مقال صحفي

مائدة مستديرة

متابعة نتائج الإجتماع الوزاري الرابع للإتحاد من أجل المتوسط حول حقوق النساء

23 ايار 2018، فندق الريفييرا

تم عقد المائدة المستديرة الوطنية لمتابعة نتائج الإجتماع الوزاري للإتحاد من أجل المتوسط حول حقوق النساء أمس في بيروت تحت رعاية معالي وزير الدولة لشؤون المرأة جان أوغاسبيان ، وبدعم من الاتحاد الأوروبي. وتم تنظيمها من قبل المبادرة النسوية الأورومتوسطية واعضائها في لبنان: التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني وجمعية نجدة. حيث جمعت هذه المائدة ممثلين وممثلات عن 13 وزارة ومؤسسة و 35 منظمة نسائية ومنظمات حقوق الإنسان، بالاضافة الى أعضاء البلديات والنساء اللواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية. وخلال المائدة المستديرة تم مناقشة آليات متابعة تنفيذ الإلتزامات الوزارية مع أصحاب المصلحة كجزء من العملية الإقليمية لمتابعة الإعلان الوزاري الرابع للإتحاد من أجل المتوسط ، التي تقودها المبادرة النسوية الأورومتوسطية بدعم من الإتحاد الأوروبي. ناقش المشاركات والمشاركون كذلك نتائج الحوارالوطني للمجتمع المدني الذي عقد في نيسان وتمت الموافقة على تقديم توصياتهم إلى الحكومة الجديدة وأصحاب المصلحة الوطنيين والوزارات المعنية بعد الإنتهاء منها.

وفي كلمته الإفتتاحية ، أشار معالي السيد جان أوغاسابيان ، وزير الدولة لشؤون المرأة ، إلى الدور الهام للمؤسسات الدستورية في إلغاء النصوص والقوانين التمييزية وأكد أن وزارة شؤون المرأة قدمت ثمانية مشاريع قوانين. وذكّر بالنتائج المترتبة على النساء في الصراعات العسكرية والإحتلال المستمر لفلسطين وتناول في حديثه أهمية البحث عن حلول سياسية للصراعات في المنطقة. "تواصل النساء كفاحهن ويلعبن دورًا مركزيًا لتحقيق السلام والعدالة الإجتماعية والحرية والمساواة المبنية على النوع الإجتماعي."

قامت سفيرة الإتحاد الأوروبي كريستينا لاسن بإلقاء الضوء على الزيادة الطفيفة في عدد النساء في البرلمان المنتخب حديثا ، مؤكدة على أنها تمثل فقط 4.7 ٪ من مجموع مجلس النواب، وهي واحدة من أدنى النسب في العالم. وفي الوقت الذي تناولت فيه عدم المساواة المبنية على النوع الإجتماعي كحاجز أساسي لمشاركة النساء السياسية ، حثت البرلمانيين المنتخبين حديثًا على الإستمرار في الضغط من أجل حقوق المرأة وأن تكون النساء جزءًا من المناقشات حول تشكيل الحكومة. "نفترض بقوة أن النساء سيعينن في مناصب وزارية - بصيغة الجمع."

قدمت السيدة منى الرفوع ، مديرة وحدة النوع الاجتماعي في وزارة التنمية الإجتماعية في الأردن الإعلان الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط. وأكدت على الدور الذي لعبه الأردن كرئيس مشارك للإتحاد من أجل المتوسط وركزت في حديثها على محاور الإعلان الوزاري الأربعة.

قدمت السيدة ليلى العلي ، الرئيسة المشاركة للمبادرة النسوية الأورومتوسطية ، إعلان مؤتمر المجتمع المدني الذي سلط الضوء على التوصيات السياسية الخمس وآليات التنفيذ ، ونتائج الحوار الوطني للمجتمع المدني في لبنان ، مع توصيات لإجراءات سياسة قصيرة وطويلة المدى..

قدم المتحدثات والمتحدثون في الجلسة الثانية بتقديم آليات للمتابعة بالإضافة إلى قصص النجاح في تنفيذ الإعلان الوزاري.

تحدثت الوزيرة اللبنانية السابقة وفاء الضيقة حمزة عن عدد من الآليات السياسية مع التركيز على أهمية وجود إطار قانوني شامل وواضح ، وكذلك شددت على أهمية النهج المشترك بين القطاعات. وتناولت أهمية إجراء تدقيق مالي حساس للنوع الإجتماعي لميزانية الحكومة كأداة رئيسية لمتابعة الإلتزامات والأثر والمساءلة.

وشدد العقيد إيلي أسمر، رئيس قسم الأبحاث والدروس في قوى الأمن ، على أهمية ادماج حقوق الإنسان في الإستراتيجيات المؤسسية ،وكذلك أهمية بناء قدرات الموظفين كأساس للتغيير. وأشار إلى أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني لحقوق النساء في الاليات الوطنية.

قامت السيدة فرناند أبو حيدر بمشاركة تجربة وزارة الشؤون الإجتماعية في إنشاء أنواع مختلفة من الآليات بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني ، في حين تناولت السيدة غيدا عناني ، مديرة أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين ، التجارب الإيجابية لمنظمات المجتمع المدني التي تتعاون مع المؤسسات والوزارات المحلية.

تركزت المناقشة المفتوحة على الأولويات الحالية للنساء في لبنان وآليات الوصول إلى المساواة المبنية على النوع الإجتماعي. وشدد المشاركات والمشاركون على أنه يجب إعطاء الأولوية لمنهجيات ونهج شاملة وكلية لضمان الإستدامة في تنفيذ الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالمساواة المبنية على النوع الإجتماعي. وسلطوا الضوء على ضرورة إعادة التأكيد على الإلتزامات القانونية والمؤسسية الدولية والإقليمية التي تعهد بها لبنان لضمان الاعتراف بحقوق المرأة وتنفيذها. وللقيام بذلك يجب ان يكون هناك تشاور وشراكات مع وكالات حقوق المرأة والجمعيات والخبراء.

وتضمنت التوصيات ذات الأولوية الحاجة الى تحديد كوتا للنوع الاجتماعي في تشكيلة الحكومة، كما تضمنت توصيات للتشاور مع منظمات المجتمع المدني، الإلتزامات الواضحة تجاه المساواة المبنية على النوع الإجتماعي قبل اعلان تشكيل الحكومة المقبلة، وتحويل مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة الى وزارة حقوق المرأة. تتعلق توصيات أخرى بتشكيل هيئة تنسيق وتشاور دائمة تجمع منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة والمؤسسات الوطنية وأصحاب المصلحة من أجل دعم ومتابعة استراتيجيات وسياسات المساواة المبنية على النوع الإجتماعي. وتم الاتفاق على ضرورة وجود قاعدة بيانات مشتركة لجمع البيانات من الهيئات الوطنية والوزارات ومقدمي الخدمات بشأن العنف ضد النساء والفتيات على سبيل المثال للكشف عن حالة المرأة. وأخيراً ، أوصي بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات كهيئة مراقبة لضمان وجود تعاون شامل بشأن المساواة المبنية على النوع الإجتماعي. وستكون هذه اللجنة قادرة على معالجة أكثر الفئات الذين بحاجة الى اهتمام ورعاية في المجتمع ، بما في ذلك المشردات واللاجئات. ووافق المشاركات والمشاركون على تقديم توصياتهم على شكل خطة عمل بعد الانتهاء منها إلى الحكومة الجديدة وأصحاب المصلحة الوطنيين والوزارات المعنية.